المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-06-2006 العـــدد : 2085
الصفحـات : 13 المسلسل : 103

العلاقات السعودية ـ اليمنية

ترسيم الحدود السعودية ـ اليمنية، وتوقيع الاتفاقيات النهائية ذات الصلة، إنجاز وطني يحسب للدبلوماسية السعودية، والمؤسسة الأمنية والعسكرية في البلاد.

هذا الحدث التاريخي، الذي أحرزه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله، وهيأه وأنجز تفاصيله وأشرف عليه وولي العهد الأمير سلطان، مهندس العلاقات السعودية ـ اليمنية منذ قرابة نصف قرن، لم يأت بجهد رخيص، أو بثمن بخيس، أو بين عشية وضحاها... بل هو جهد جهيد... وتتويج لرحلة بدأت منذ (اتفاقية الطائف)... في العشرينات من القرن المنقضي، وحتى الأسبوع المنصرم... فالأمر نظر إليه باعتباره قضية وجود، أكثر منها حدود.

إن هذه الاتفاقية، والمراحل التي مرت بها، هي في حقيقة الأمر ـ حكاية، تحكي قصة العلاقات السعودية ـ اليمنية، صعوداً وهبوطاً، شداً وجذباً... ولذا، كنت أحسب أن إنجازاً وجهداً هكذا صفته، أن يحاط بـ (احتفالية) رسمية وشعبية، أكثر مما تم التعبير عنه... لأن ما أنجز تعبير عن افتراج (حقيقي) في العلاقات الثنائية بين البلدين، وعلى طريق الاستقرار الدائم لها.

وليس سراً من أسرار الدولة الجهر بالقول إن العلاقات بين البلدين مرت بمدن تخللتها بعض المنح، تركت آثاراً وندوباً على خارطة العلاقات، ولكن حكمة وحنكة القيادتين، والواقعية السياسية التي مارسها الطرفان، ثم التنازلات المحسوبة من الجانبين، كانت كفيلة بإنجاز هذا المنجز التاريخي. ولست هنا بصدد (التأريخ) لهذه العلاقات، فهذا يتجاوز حدود ومقاصد هذا الحيز، ولكن هناك وقفات (جيوبوليتيكية)، و(اقتصاد سياسي)، للعلاقات الثنائية، ينبغي التوقف عندها، وتأملها وفهمها، ومن ثم بناء المواقف السياسية السليمة عليها، إذا أريد لهذه الاتفاقية (الرسمية) أن تحميها إرادة سياسية، ورغبة شعبية، تقيها من زوابع النزوات، وعوادي الزمن، ونزعات المغامرات... انطلاقاً من الحكمة السياسية الذهبية التي تقول: ليس بين الدول صداقات (دائمة)، بل مصالح (دائمة). وبشيء من التبسيط، يمكن القول بأن التعاطي مع الملف الحدودي السعودي ـ اليمني، وتبعاً لتلك العلاقات الثنائية، قد مر بثلاث مراحل نوعية: الحل (العسكري ـ الأمني)، والحل (الإغاثي ـ المساعداتي)، والحل (الاقتصادي ـ الإنمائي)، ولكن الأخير على استحياء شديد، ومازال في مرحلة جنينية..

إن (الحل الأمني) حل قصير المدى والفائدة، إذ لا يمكن أن نبقى بحالة اشتباك دائم مع الجار، أما الحل (الإغاثي ـ المساعداتي) فهو عرضة لسوء الاستخدام، ولأحياناً الابتزاز، والمستفيدون منه دائرة صغيرة، فضلاً عن سهولة إنكاره، وسرعة اختفاء معالمه من الأرض، هذا إذا كان هناك شيء على الأرض. وأزعم ـ هنا ـ وهذا بيت القصيد في هذا المقال ـ أن الحل الاقتصادي الإنمائي هو (الضمانة الكبرى)، إذا أردنا علاقات ثنائية وحدودية، هادئة ومستقرة ومزدهرة بين البلدين، لنا وللأجيال القادمة، وبقطع النظر عن تعاقب الحكومات، ومهما كانت توجهاتها السياسية والاقتصادية.

يقال إن (شارل ديجول)، الزعيم الفرنسي الراحل، كان إذا دار نقاش بشأن دولة من الدول، أمر أحد مساعديه بأن يحضر له، على الفور، الخريطة قبل المداولات، اقتناعه بأن الجغرافيا (ثابتة)، بينما السياسة (متغيرة).

الثابت أن اليمن ـ جغرافياً ـ (قدر) السعودية، والعكس صحيح، بصرف النظر عن العواطف والأهواء من الجانبين... فحقائق الأرض تقول: إن أطوال الحدود بالآلاف، والتضاريس قاسية، والاقتصادين متفاوتان، والتداخل البشري والإنساني والاجتماعي لا تنكره عين، خصوصاً في المناطق المتجاورة على الشريط الحدودي مع: (عسير، نجران، جازان).

كما أن المشاكل المترتبة على ذلك معروفة، ليس أقلها: التهريب، والتسلل، والتسول، وتهريب الأطفال، والمخدرات، والأسلحة، والعمالة غير المرخصة، التي (تصوت) بأقدامها، بحثاً عن لقمة العيش.

وقد أولت القيادة السعودية عبر جميع عهود الملوك أهمية قصوى لهذه الحقائق... وما احتفاظ ولي العهد، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ومهندس العلاقات السعودية ـ اليمنية بامتياز بهذا الملف، منذ قرابة نصف قرن، ورئاسته المجلس التنسيقي الأعلى بين البلدين، الذي يضم (علية القوم) في الجانبين، إلا دليل واضح على تلك الأهمية... حيث قاد الأمير سلطان الجهود وهندسها باستدارة واضحة في العلاقات، من (عقلية البندقية) إلى (الشراكة الإستراتيجية) حتى آتت ثمارها لخير البلدين.

ودعوني أختصر التاريخ والجغرافيا والاجتماع والسياسة والأمن بالقول: إن من تتاح له زيارة مناطقنا الإدارية الحدودية، وعلى وجه الخصوص الشريط الجنوبي: (عسير ـ جازان ـ نجران) سوف يلفت نظره حجم التداخل السكاني والبشري والاجتماعي الهائل بين هذه المناطق واليمن، وكذلك ما تعانيه الأجهزة العسكرية والأمنية من قضايا التسلل والتهريب، وعلى طول حدود تتجاوز ألف كيلو متر ونيفاً.

وكذلك المشكلات المرتبطة بها مثل: الاتجار بالأطفال، وانتشار ظاهرة التسول، وترويج المخدرات... هذا فضلاً عن تسلل الإرهابيين، والأسلحة،

إن كثيراً من الدول بدأت تتسابق على إبرام الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع جيرانها، وكذا طرح المناطق الاقتصادية والتجارية الكبرى، نظراً لما تحققه هذه المناطق من فوائد اقتصادية، ورفع لمستويات المعيشة في المناطق التي تنشأ بها...

والقات وغيرها... يضاف إلى ذلك العمالة غير المرخص لها... الأمر الذي سبب لقبائلي البلدين (السعودية واليمن) إحراجاً، وهماً متواصلاً، بحكم التاريخ والجغرافيا والصلات البشرية التي تربط البلدين.

ونحن هنا في المملكة العربية السعودية، لسنا بدعاً عن الآخرين في هذا الوضع، فالولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ ومع كافة إمكانياتها العسكرية والأمنية والتكنولوجية والرقابية، لم تستطع حتى ـ الآن ـ التحكم في ضبط مشاكل حدودها مع المكسيك، حيث يوجد داخل الحدود الأمريكية أكثر من (5) ملايين مهاجر غير شرعي، يعملون في أمريكا من المكسيك... هذا خلاف غير الشرعيين، الذين يقومون بأعمال غير شرعية.

هذا الوضع طبيعي جداً عندما يكون هناك تفاوت في المستويات الاقتصادية والمعيشية بين بلدين متجاورين، لا يستطيع أحدهما الفكاك، أو الابتعاد عن الآخر، بحكم الرباط الجغرافي والتاريخي والبشري، فهذا قدرهما، إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

ويبدو أن (الحلول التقليدية) التي سعت إليها المملكة ـ سابقاً ـ سواء في المجال الأمني عبر جهود ضبط الحدود، أو المجال الإغاثي عبر تقديم المساعدات والهبات المباشرة، لم تكن ـ على الدوام ـ حلاً مثالياً لما ينشأ عن ذلك من مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية، أو حتى قدرة على تقريب التفاوت

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 15-06-2006 العـــدد : 2085
الصفحـات : 13 المسلسل : 103

يوسف أحمد العثيمين*

بين البلدين.

لذا، فإن إقامة (مناطق تجارية واقتصادية كبرى)، وفي مواقع استراتيجية، وعلى جانبي الحدود بين البلدين، وبتسهيلات ومزايا (مغرية) جداً للمستثمرين المحليين والدوليين، تمثل أحد الخيارات المتاحة لوضع حد لهذه المشكلات، على المدى المتوسط والبعيد، وذلك عبر إقامة مشروعات: تجارية، وخدمية و(تعليمية تدريبية)، وصناعية، وزراعية وحيوانية، وسمكية، وسياحية وصناعات غذائية ودوائية وتحويلية - خاصة أن هناك تنوعاً (طبوغرافياً) يسمح بنشوء هذه الصناعات والخدمات، حيث نجد البحر والسهل والجبل.

كما أن توفر المياه والأمطار بكميات وفيرة، فضلاً عن ملاءمة المناخ- جملة هذه الظروف سوف تكون عوامل مساعدة على نشأة ونمو وازدهار هذه المناطق الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات والخدمات المرتبطة بها، كالأسواق التجارية والمستشفيات والمدارس ومعاهد التدريب.

ويعضد فرص نجاح هذه المشروعات وجود كثافة سكانية على الجانبين من الحدود، مما يوفر قدراً كبيراً في مجال الاستهلاك، وكذلك إمداد هذه المشروعات بـ(اليد العاملة) الرخيصة من البلدين.. حيث ثقافة العمل المهني واليدوي والخدمي (مقبولة) اجتماعياً لدى شريحة كبيرة من المواطنين على طرفي الحدود.

إن كثيراً من الدول بدأت تتسابق على إبرام الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية مع جيرانها، وكذا طرح المناطق الاقتصادية والتجارية الكبرى، نظراً لما تحققه هذه المناطق من فوائد اقتصادية، ورفع لمستويات المعيشة في المناطق التي تنشأ بها، وحل لكثير من المشكلات بين البلاد المتجاورة... خاصة المشاكل الأمنية، ومشكلات التسلل والتهريب، والهجرة غير الشرعية. إن هذه المناطق الكبرى لو نشأت بين البلدين فسوف توفر فرص عمل، وبرامج تعليم وتدريب، لليد العاملة في الدولتين، وسوف تقضي على التسلل، وعلى مشاكل التهريب، كما سوف ترفع من مستويات المعيشة على جانبي الحدود، مما سوف يقضي أو يخفض، من المشكلات الأمنية والاجتماعية، كتهريب القات والأسلحة والأطفال والتسول والعمالة غير الشرعية.. فضلاً عن القضاء على المشكلات السياسية التي تنشأ بسبب هذه المشكلات بين الدولتين، بين الحين والآخر.

إن أفكاراً بحجم (مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ)، أو تجارب دولية أخرى بهذا المقياس (أمريكا - كندا)، (أمريكا - والمكسيك)، قد تكون أحد الحلول الناجحة لتحقيق هدف الدولة السعودية الاستراتيجي، المتمثل في إيجاد حدود آمنة وهادئة ومستقرة بين البلدين.. فوجود مثل هذه المشروعات الكبرى سوف يوفر استقراراً سياسياً، وازدهاراً اقتصادياً، وهدوءاً أمنياً، وتنمية بشرية على الجانبين من الحدود، نحن في أمس الحاجة لتوفيرها على ذلك الشريط.

وسوف تكون الفائدة والمصلحة مشتركة للدولتين، الأمر الذي سوف يدفع الطرفين، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، لدعم الفكرة، والعمل على إنجاحها، وازدهارها واستمرارها مستقبلاً.

ولعل الهيئة العامة للاستثمار، والبنك الدولي، من أكثر الجهات قدرة على دراسة هذه الفكرة، وتقديم توصيات عملية، وواقعية حولها، دون كلفة على الدولة، سوى تقديم التسهيلات، والمزايا، والبيئة التنظيمية المساندة.. أما الفاتورة فسيتولى دفعها القطاع الخاص، إذا وجد العرض جذابا.

قالت العرب: الجار قبل الدار.. وأنا أقول: مالك إلا ها الجار، ولو جار.. لأن ما عندك خيار.

---

* أكاديمي سعودي